المشهد الاقتصادي

د. عاص أطرش

مدخل

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة نموا في الناتج المحلي الإجمالي، واستطاع أن يواجه الأزمة المالية العالمية بنجاح أكبر من الدول الأوروبية، حيث بلغ معدل النمو السنوي منذ بداية العام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢ ما يعادل ٤,٤٪[١] مقابل ٠,٣٪ في دول الاتحاد الأوروبي. ولكن العام ٢٠١٢ انتهى في ظل عدم وجود ميزانية لإسرائيل، وإجراء انتخابات برلمانية في شهر كانون الثاني ٢٠١٣، إضافة إلى الإعلان عن استقالة محافظ بنك إسرائيل في الربع الثاني من سنة ٢٠١٣، وزيادة في نسبة العجز في الميزانية وتوقعات في عجز سيتنامى في السنوات المقبلة، إضافة إلى أن قادة جددا سيتولون مهمة قيادة المركب الاقتصادي الكلي، وأن ثروة الغاز الطبيعية الجديدة الذي استثمرت في استخراجها سنوات عدة ستبدأ في ضخ عائداتها في الربع الثاني من عام ٢٠١٠.[٢]

يستعرض هذا الفصل، ضمن هذه الخلفية والتوقعات، أداء الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٣، من خلال إلقاء الضوء على ثلاثة مؤشرات مركزية، وهي: التنمية الاقتصادية، التشغيل والبطالة، والتضخم المالي وسياسات الاقتصاد الكلي وانعكاساتها على مركبات المجتمع المدني المواطن في إسرائيل.

يعتمد هذا الفصل بمعطياته الإحصائية ومصادره التحليلية على مصدريين رئيسين، هما: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية وبنك إسرائيل المركزي، إضافة إلى معطيات مؤسسة التأمين الوطني، وبعض منشورات مراكز الأبحاث والمواقع الالكترونية الصحافية. ويستعرض التطورات والتحولات الاقتصادية والمستجدات خلال العام ٢٠١٣، محاولا أن يزود القارئ بتفسيرات موضوعية مرتكزة على تحليل البيانات ضمن أدوات التحليل المتبعة.

يتكون هذا الفصل من ستة أجزاء، يشمل الجزء الأول فيه أهم المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٣، ويضم في داخله مركبات النمو الاقتصادي والعوامل المحلية والعالمية التي أثرت على نسبة نمو في الناتج مماثلة لعام ٢٠١٢، ومقارنتها مع الدول المتطورة في العالم، وينتقل من النمو إلى سوق العمل وأهم مؤشرات التشغيل، البطالة والمداخيل، ثم يستعرض نسب التضخم المالي ومقارنتها مع السنوات السابقة والعوامل التي أثرت على تغيير الأسعار في سلة المشتريات والتغييرات في الأسعار في سلة المشتريات، أما الجزء الثاني فيستعرض التحولات في التجارة الدولية من خلال الاستيراد والتصدير، ويفسر التغييرات التي حدثت في الميزان التجاري والدخول إلى تفاصيل الاستيراد والتصدير في القطاعات المختلفة.

ويستعرض الجزء الثالث ميزانية الدولة وتوزيعها والعجز بمصطلحات مالية ومصطلحات الناتج المحلي وترجمة الميزانية كخطة عمل سنوية ثم ينتقل إلى السياسة النقدية ليستعرض سياسة البنك المركزي من خلال التدخل في السوق بواسطة نسبة الفائدة وملاءمتها للمستجدات الاقتصادية بهدف الحفاظ على التنمية، وكذلك بواسطة التدخل في سعر الصرف للمحافظة على أداء الأسواق النقدية.

أما الجزء الرابع فيستعرض التداولات في سوق المال والتغييرات في سعر الأسهم وسندات الدين والصناديق الاستثمارية. وفي الجزء الخامس يناقش التقرير غياب الموازنة في التنمية وتأثيراته على الشرائح الاجتماعية والقومية في إسرائيل، ويستعرض الجزء السادس مدى تأثير المقاطعة، ومقاطعة بضائع المستوطنات من قبل شركات وحكومات أوروبية على الاقتصاد الإسرائيلي، ويختتم التقرير بتلخيص لأداء الاقتصاد الإسرائيلي لعام ٢٠١٣ والتوقعات المستقبلية.

على أثر التباطؤ في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢، شهد العام ٢٠١٣ نموا اقتصاديا بمعدل ٣,٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١٣

١- النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومركباته

على أثر التباطؤ في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٢ ، شهد العام ٢٠١٣ نموا اقتصاديا بمعدل ٣,٣٪ في الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى جزء من هذا النمو إلى بدء استعمال الغاز الطبيعي الذي استخرج في إسرائيل، حيث كانت نسبة النمو بدون الغاز أقل من نسبة النمو في العام ٢٠١٢. فقد وصلت في الربع الأول من سنة ٢٠١٣ إلى ٢,٧٪ وفي الربع الثاني بلغت نسبة النمو ٤,٧٪، ولكن هذه النسبة كانت نتيجة لبدء استعمال الغاز الطبيعي، وبدون تأثير الغاز فإن نسبة النمو كانت بطيئة، حيث وصلت في الربع الثالث بدون الغاز إلى ٢,٢٪ وبالمعدل السنوي بدون استخراج الغاز من حقل تمار فإن نسبة النمو في الناتج المحلي ٢,٦٪. ويأتي ذلك بسبب التراجع في التصدير الإسرائيلي، وكذلك إلى

النمو الاقتصادي البطيء في الدول المتطورة وإلى تراجع نسب النمو في الدول التي تشهد اقتصادات نامية، وإذا ما قورنت نسبة النمو مع باقي دول العالم، فلقد شهد الناتج المحلي في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ نموا بلغ ١,٦٪، وفي أوروبا -٠,٤٪ والدول الناهضة النامية ٤,٥٪ والنمو العالمي ٢,٤٪[٢] أما في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD) فنسبة النمو ١,٢٪.

تميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ أزمة ٢٠٠٨ بالاستقرار مقارنة مع الدول المتطورة، مع أنه شهد تقلبات استطاع تجاوزها في سنة ٢٠١٠ ، إلا أنه سرعان ما دخل في نسب نمو معتدلة مع اتجاه تباطؤي، ولكن إضافة مورد الغاز الطبيعي ابتداء من النصف الثاني لعام ٢٠١٣، شكل رافعة لنسبة النمو لتكون مساوية تقريبا للعام الذي سبقه.[٣] ويتوقع أن تبلغ نسبة النمو في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥: ٣,٣٪، ٣,٢٪ على التوالي، أي أن نسبة النمو ستشهد استقرارا في السنتين القادمتين.[٤] وبالتمعن في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، يظهر أنه طرأت تحولات عديدة منذ عام ٢٠٠٧، حيث شهد الناتج المحلي للفرد انخفاضا وصل إلى (-٠,٥٪) في عام ٢٠٠٩ ومن ثم بدأ الناتج المحلي للفرد بالارتفاع حتى وصل ٣,٧٪ في سنة ٢٠١٠، وبدأ تحول من جديد منذ عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢,٧٪، واستمرت وتيرة الانخفاض في سنة ٢٠١٢ ليصل النمو في الناتج المحلي للفرد إلى ١,٥٪ ومن المتوقع أن تكون نسبة النمو في الناتج المحلي للفرد ١,٤٪ في سنة ٢٠١٣(شكل رقم ١) في حين يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي للفرد في دول منظمة التعاون والتنمية بـ ٠,٧٪ في العام ٢٠١٣.[٥]

تميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ أزمة ٢٠٠٨ بالاستقرار مقارنة مع الدول المتطورة، مع أنه شهد تقلبات استطاع تجاوزها في سنة ٢٠١٠.

من المتوقع أن تكون نسبة النمو في الناتج المحلي للفرد ١,٤٪ في سنة ٢٠١٣.

شكل رقم 1: نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل 2007-2013

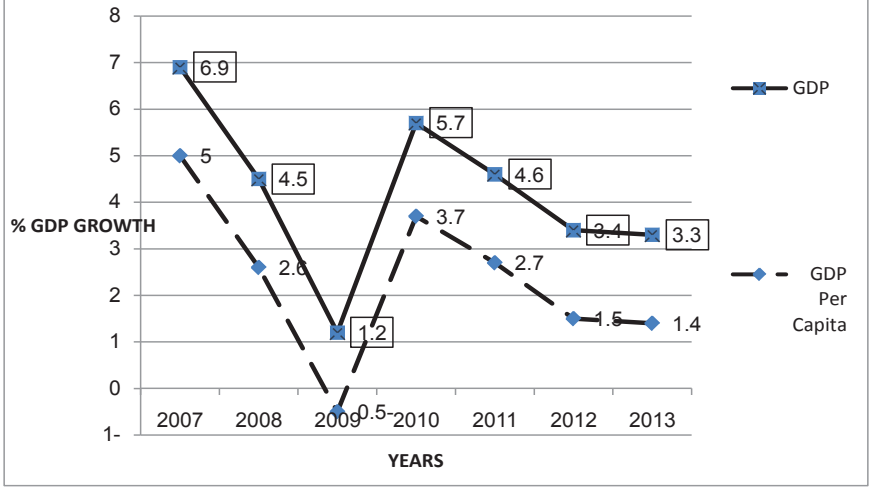

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية (٢٠١٣): الكتاب السنوي الإحصائي والحسابات القومية Available at http://http://www.cbs.gov.il، القدس الغربية، إسرائيل.

ويتبـين بالتمعن في مركبات الناتج المحلي الإجمالي[٦] و نسـب التغير في عام ٢٠١٣، أن نسـبة الإنفاق على الاستهلاك الشـخصي (Private consumption expenditure) ارتفعت في عام ٢٠١٣ بـ ٤,١٪ مقارنة مع العام الماضي، في حين بلغت نسـب التغير على الإنفاق على الاستهلاك الشخصي في عام ٢٠١٢: ٣,٢٪ وفي عام ٢٠١١ : ٣,٨٪ بعد أن كانت نسبة التغير في عام ٢٠١٠: ٥٪. وتظهر هذه المعطيات أن نسبة التغير في الإنفاق على الاسـتهلاك الشخصي كانت أعلى من دول منظمة التعاون والتنمية (OECD) على مدار السـنوات السـبع الأخيرة، حيث بلغت نسـبة التغير في دول منظمة التعاون ١,٤٪ في عام ٢٠١٣ و ١,٢٪ في عام ٢٠١٢. وبحسـاب الاسـتهلاك الشخصي للفرد، يظهر أن نسـبة ارتفاع الاستهلاك الشخصي للفرد كانت ٢٪ في عام ٢٠١٣، مقابل ١,٣٥٪ في عام ٢٠١٢(شكل رقم ٢).

ارتفعت نسبة الإنفاق على الاستهلاك الشخصي في عام ٢٠١٣ بـ ٤,١٪ مقارنة مع العام الماضي

وتظهر معطيات الاستهلاك الشخصي للفرد أن التغيير في الإنفاق على السلع المعمرة بلغ ٣,٦٪، والتغيير في الإنفاق على المنتوجات الصناعية للاستهلاك الجاري بلغ ٢,٦٪، أما التغير في الإنفاق على السـلع شـبه المعمرة فكان ١,٩٪. في المنتوجات الغذائية، المشروبات والتبغ ١,٨٪، السكن ١,٢٪، الوقود، الكهرباء والماء ١٪، الخدمات ١٪، وكان الاسـتهلاك الإسـرائيلي في الخارج كان الأعلى ووصل إلى ٦٪. أما المركبات الأخرى للناتج المحلي فتظهر أن الاسـتهلاك العام ارتفع في عام ٢٠١٣ بـ ٢,٢٪، وكانت نسـبة الارتفاع في الاسـتهلاك العام بدون الاستيراد الأمني ٢,٨٪، ونسبة التغير في إجمالي الاستثمار المحلي ١,٧٪ و في التصدير -٠,١٪.

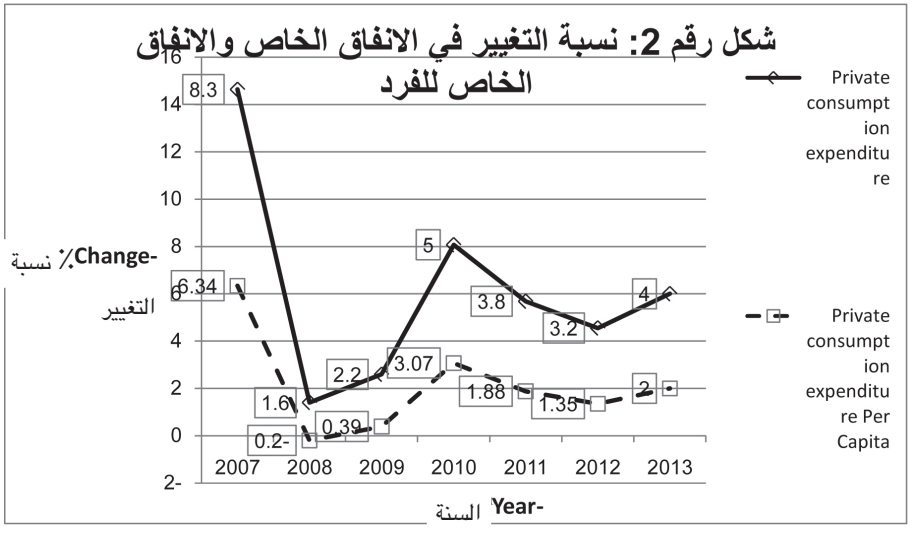

ارتفع الاستهلاك العام في عام ٢٠١٣ بـ ٢,٢٪. وكانت نسبة الارتفاع في الاستهلاك العام بدون الاستيراد الأمني ٢,٨٪.

٢. سوق العمل[٧]

تشـــير معطيات استطلاعات قوة العمل في إســـرائيل أنه بالمعدل السنوي بلغت نسبة الاشـــتراك في قوة العمـــل ٦٣,٧٪ [٨] عام ٢٠١٣ مقابـــل ٦٣,٦٪ في عام ٢٠١٢. حيث ارتفعت نســـبة الاشـــتراك بين الرجال بنقطة مئوية واحدة ووصلت إلى ٦٩,٤٪ في عام ٢٠١٣ مقابل ٦٩,٣٪ في عام ٢٠١٢، كذلك ارتفعت نســـبة مشاركة النساء إلى ٥٨,٢٪ مقابل ٥٨,١٪ في ٢٠١٢. أما نســـبة التشـــغيل فوصلت إلى ٥٩,٧٪ عام ٢٠١٣ مقابل ٥٩,٢٪ في عام ٢٠١٢. وتســـاوي نسبة المُشغلين ٣,٤٥٠ مليون[٩] مشغل مقابل ٢,٩٣٣ مليون في عام ٢٠١٢، وقد كانت هناك تحولات في عدد المشـــغلين على مدار السنة، ففي حين ارتفع في شهر كانون الثاني الذي شهد انتخابات برلمانية إسرائيلية، انخفض العدد في شـــهر شـــباط، وعاد ليرتفع بوتيرة معتدلة حتى شـــهر أيار، وارتفع من جديد بوتيرة أعلى بعد تشـــكيل الحكومة والمصادقة على ميزانية الحكومة ٢٠١٣-٢٠١٤ وتجديد الثقة بالاقتصاد الإسرائيلي عالميا، وانخفض من جديد في أعقاب التوتر الجيو- سياسي على الحدود الســـورية، ومن ثم شهد ارتفاعا بعد أن زال التوتر ليرتفع من جديد ويحافظ على وتيرة مستقرة في تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠١٣.

بلغت نسـبة الاشـتراك في قوة العمـل٦٣,٧٪ عـام ٢٠١٣ مقابل ٦٣,٦٪ في عام ٢٠١٢.

شكل رقم 3: عدد المُشغلين خلال العام 2013 في كل شهر

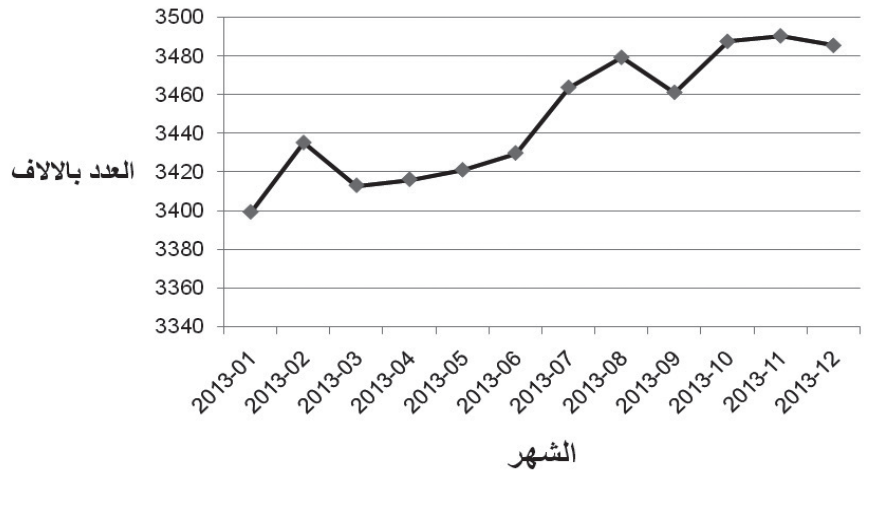

بدأت نسـبة البطالـة بالانخفاض فـي النصـف الثانـي لعـام ٢٠١٣ بعـد المصادقـة علـى الميزانيـة لتصـل بالمعـدل السـنوي لعـام ٢٠١٣ إلـى ٦,٢٪ مقابل ٦,٩٪ في عام ٢٠١٢.

وكخطوة مكملة لزيادة التشغيل، انخفضت نسبة البطالة ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٢٨ ألفا، إذ شهدت نسبة البطالة ارتفاعا طفيفا في شهر شباط ٢٠١٣ مع انخفاض

عدد المشغلين بعد الانتخابات البرلمانية، وشهدت تحولات طفيفة حتى شهر حزيران ٢٠١٣ ومن ثم بدأت بالانخفاض في النصف الثاني لعام ٢٠١٣ بعد المصادقة على الميزانية لتصل بالمعدل السنوي لعام ٢٠١٣ إلى ٦,٢٪ مقابل ٦,٩٪ في عام ٢٠١٢، مع أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣ لم يكن مختلفا عن عام ٢٠١٢، فإن الارتفاع بنسبة التشغيل يُفسر بزيادة الوظائف في القطاع العام، الناتجة عن زيادة في الإنفاق العام. أما في القطاع التجاري فنسبة التشغيل بقيت كما كانت في العام ٢٠١٢. [١٠]

في عام ٢٠١٣، بلغت نسبة العاملين المياومين ٥٤,٦٪ مقابل ٥٥,٤٪ في العام ٢٠١٢.

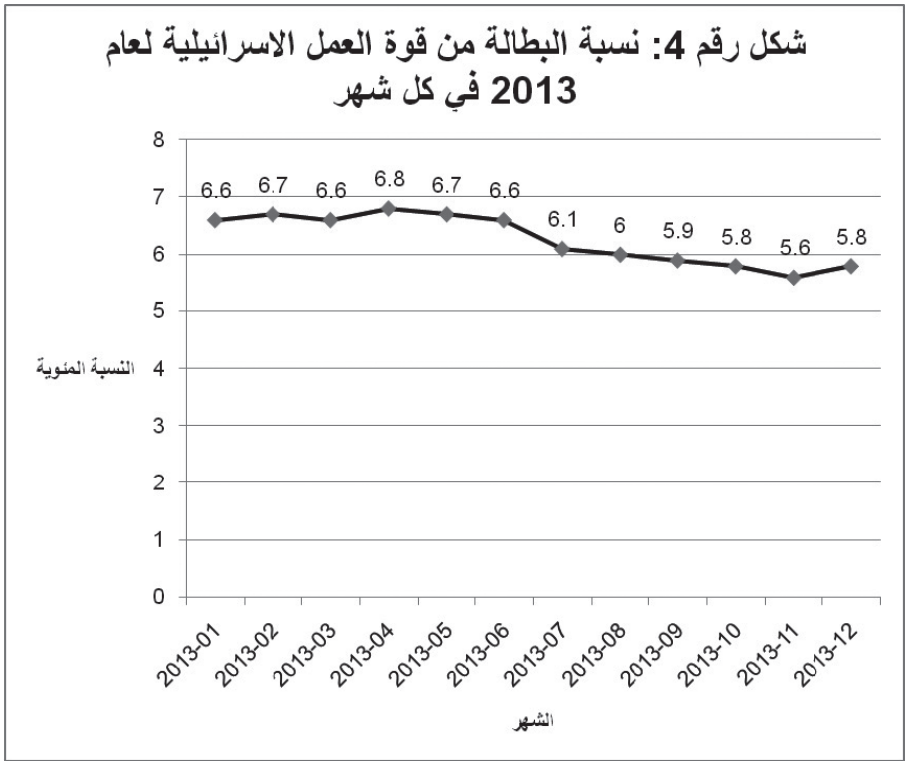

في عام ٢٠١٣، بلغت نسبة العاملين المياومين ٥٤,٦٪ مقابل ٥٥,٤٪ في العام ٢٠١٢، أما الذي أحبطوا من إيجاد عمل (discouraged workers) في عام ٢٠١٣فقد بلغ عددهم ٢١٠٠٠ عامل، وهو العدد نفسه في عام ٢٠١٢، ومنهم ٤٨,٣٪ من الذكور، ونسبة اليهود من بين المحبطين ٥٩,٧٪ مقابل ٧٠,٦٪ في عام ٢٠١٢ والباقي من المواطنين العرب.

تظهر معطيات الأجرة الشهرية حسب آخر الإحصائيات أن المتوسط الحسابي (المعدل) للأجر الشهري وصل في تشرين الثاني إلى ٨٩٤١ شيكلا وهو أدنى معدل في النصف الثاني لعام ٢٠١٣، ففي حين بلغ المعدل الشهري في شهر كانون الثاني ٢٠١٣ :٩٠٨٦ شيكلا، انخفض في شهر شباط وشهد تحولات خلال العام ٢٠١٣ ليبلغ أعلى معدل له في شهر حزيران ٢٠١٣ ويصل إلى ٩٠٦٢ شيكلا، وذلك بسبب زيادة الأجور في القطاع

تظهر معطيات الأجرة الشهرية حسب آخر الإحصائيات أن المتوسط الحسابي (المعدل) للأجر الشهري وصل في تشرين الثاني إلى ٨٩٤١ شيكلا.

العام، وخاصة في قطاع الصحة، وعاد لينخفض في كل شـــهر ابتداء من النصف الثاني لعام ٢٠١٣ (شكل رقم ٥) وبشكل عام فإن الأجر الحقيقي ارتفع خلال العام ٢٠١٣، في حين بلغ معدل الأجر الشهري للأجير في عام ٢٠١٢: ٨٧٨٤ شيكلا بالأسعار الجارية.

لم تتجاوز نسبة التضخم المالي المجال المتوقع لهـا خلال العام ٢٠١٣، فقد بلغ الارتفاع في جدول غلاء المعيشة ١,٨٪ مقابل ١,٦٪ في العام ٢٠١٢.

شكل رقم 5: معدل الاجر الشهري لاجير اسرائيلي في عام 2013

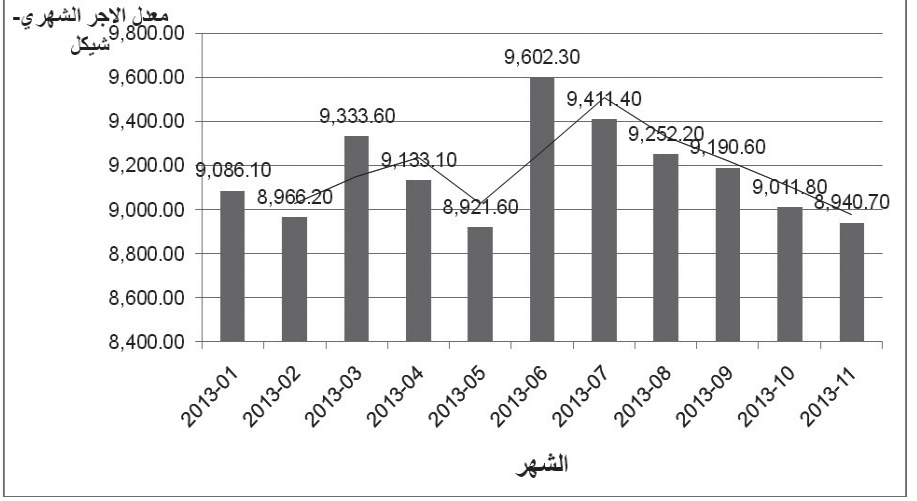

٣. التضخم المالي

لم تتجاوز نسبة التضخم المالي المجال المتوقع لها خلال العام ٢٠١٣، فقد بلغ الارتفاع في جدول غلاء المعيشـــة ١,٨٪ مقابل ١,٦٪ في العام ٢٠١٢، وبنســـبة تراكمية وصلت نســـبة التضخم المالي خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٢) : ١٢,٨٪. ويبين جدول غلاء المعيشـــة كما يظهر في جدول ١ أنه في ســـتة بنود رئيســـة ارتفع جدول غلاء المعيشة بنسب أعلى من المعدل، وهذه المجموعات هي:

كان لارتفاع الأسعار في سنة ٢٠١٣ الضرر الأكبر على الطبقات الفقيرة، فجدول غلاء المعيشة ارتفع بـ ٢,٥٪ عند الخمس الأدنى من المداخيل، وارتفع بـ ١,٣٪ عند الخمس الأعلى من المداخيل.

جدول رقم ١: جدول غلاء المعيشة للمستهلك وحسب مجموعات معينة

الجدول العام ومجموعات رئيسة	نسبة التغيير في ٢٠١٣ مقابل ٢٠١٢	٢٠١٣ المساهمة بالنسبة المئوية
الجدول العام لغلاء المعيشة	١,٨	١,٨
الجدول بدون الخضروات والفواكه	١,٦	
الجدول بدون السكن	١,٥	
الجدول بدون السكن وبدون الخضروات والفواكه	١,١	
الجدول بدون الطاقة	١,٩	
الأغذية	٣,٣	٠,٤٥

الخضروات والفواكه	١١,٨	٠,٣٢٥
السكن	٢,٩	٠,٢٧٥
صيانة البيوت	٣,٩	٠,٣٧٥
أثاث وأجهزة للبيت	-٢,٥	-٠,١
الألبسة والأحذية	-١,٨	-٠,٠٧٥
الصحة	٠,٨	٠,٠٥
تعليم، ثقافة وترفيه	٢,٢	٠,٢٥
مواصلات واتصالات	-٢	-٠,٤
آخر	٤,٥	٠,٢

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية ٢٠١٤/١/١٥، خبر للأعلام موقع الإنترنت دائرة الإحصاء المركزية.

شكل التصدير الصناعي، الصناعات التعدينية والاستخراجية (بدون المجوهرات) ٨١,٢٪ من إجمالي تصدير المنتوجات، أما تصدير المجوهرات فقد بلغ ١٦,٣٪ و١,٥٪ تصدير زراعي.

الأغذية، الخضروات والفواكه، السكن، صيانة البيوت، التعليم والثقافة، وآخر، بينما ارتفع جدول غلاء المعيشة بأقل من المعدل في الصحة، وسُجِّل انخفاض أسعار في ٢٠١٣ في كل من الألبسة والأحذية والمواصلات والاتصالات. ومن المنتوجات التي ارتفعت بنسبة عالية كانت الفواكه الطازجة التي ارتفعت بـ ٢٦,٨٪ ، السجائر بـ ١٩,١٪، الطيور ١٦,٤٪، المشروبات الكحولية ١٦,٢٪، الضيافة، الترفيه ٨,٢٪، أما أكثر المنتوجات التي انخفضت أسعارها فهي خدمات التلفونات المحمولة -١٠,١٪.

يتضح من هذه المعطيات أن ارتفاع الأسعار في سنة ٢٠١٣ كان له الضرر الأكبر على الطبقات الفقيرة، فجدول غلاء المعيشة ارتفع بـ ٢,٥٪ عند الخمس الأدنى من المداخيل، وارتفع بـ ١,٣٪ عند الخمس الأعلى من المداخيل.

أما جدول غلاء التجارة بالجملة للمنتوجات الصناعية للأهداف المحلية فقد انخفض بـ ١,٣٪ في عام ٢٠١٣، مقابل ارتفاع بـ ٤,٥٪ عام ٢٠١٢.

خفض بنك إسرائيل نسبة الفائدة ثلاث مرات في النصف الأول لسنة ٢٠١٣.

من الجدير ذكره أنه خلال العام ٢٠١٣ طرأت عدة تغييرات أثرت على جدول غلاء المعيشة، منها ما ساهم في الارتفاع ومنها ما ساهم في التخفيض. وتتلخص العوامل التي ساهمت في ارتفاع جدول غلاء المعيشة للمستهلك بارتفاع ضريبة القيمة المضافة في حزيران، زيادة الضرائب على التبغ ومنتوجاته والمشروبات الكحولية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه. بينما كان العامل الذي خفف حدة التضخم هو في قطاع الاتصالات على أثر التحولات البنيوية التي أدت إلى زيادة التنافس في الاتصالات الخليوية، وساهمت هذه العوامل معا بزيادة جدول غلاء المعيشة بـ ٠,٤٪.[١١]

التجارة الخارجية

لقد تأثر الاقتصاد الإسرائيلي في عام ٢٠١٣، كما في السنوات السابقة من أجواء الأزمة الاقتصاديـــة العالميـــة التي لم تنجح الـــدول المتطورة في الخروج منهـــا، على الرغم من وجود مؤشـــرات للخروج من هذه الأزمة مستقبلا، وشهدت معدلات نمو منخفضة مقارنة بالاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى التباطؤ في نسب النمو في اقتصادات الدول الصاعدة، وعلى المستوى الداخلـــي، ترك انخفاض قيمة العملة الأجنبية وتقوية مكانة الشـــيكل الإســـرائيلي أثره على الصادرات الإســـرائيلية، إضافة إلى منافســـة كل من تركيا، الصين، الهند وشـــمال إفريقيا فـــي مجال الصناعات التقليدية. وفي المجمل، انخفضت الصادرات الإســـرائيلية عام ٢٠١٣ مقارنة بالصادرات في السنوات الثلاث الأخيرة، ولكن الانخفاض في عام ٢٠١٣ كان صغيرا بالنسبة لعام ٢٠١٢ التي شهدت انخفاضا جديا مقارنة مع السنوات ٢٠١١ و٢٠١٠. ويتوقع أن ترتفع الصادرات الإســـرائيلية في عام ٢٠١٤، وذلك استنادا للتوقعات أن الأسواق العالمية ستشـــهد ارتفاعا في التجارة الخارجية بـ ٤,٥٪ وبفرضية أن الوضع الجيو سياسي سيكون مستقرا خلال العام ٢٠١٤.

وبالتمعن أكثر في صادرات المنتوجات (بدون المجوهرات) في ٢٠١٣، فإن معطيات معهد التصدير تشير إلى الآتي:[١٢] ارتفاع في صادرات المنتوجات (بدون المجوهرات) لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٠,٦٪ مقارنة مع ٢٠١٢، فلقد بلغ حجم الصادرات للاتحاد الأوروبي ١٥,٢ مليـــار دولار، تشـــكل ٣٢٪ من الصادرات الإســـرائيلية. أما التصدير للولايـــات المتحدة فقد انخفـــض بـ ٦٪ مقارنة مع ٢٠١٢ وقد بلغـــت الصادرات للولايات المتحدة ١٠,٣ مليار دولار، وتشـــكل هذه الصادرات ٢٢٪ من مجمل التصدير الإســـرائيلي. وانخفض التصدير لآسيا بـ ٠,٨٪ وتشكل الصادرات لآسيا ٢١٪ من التصدير الإسرائيلي، وارتفعت صادرات المنتوجات لباقي دول العالم بـ ٢,٦٪ وهي تشكل ٢٥٪.[١٣]

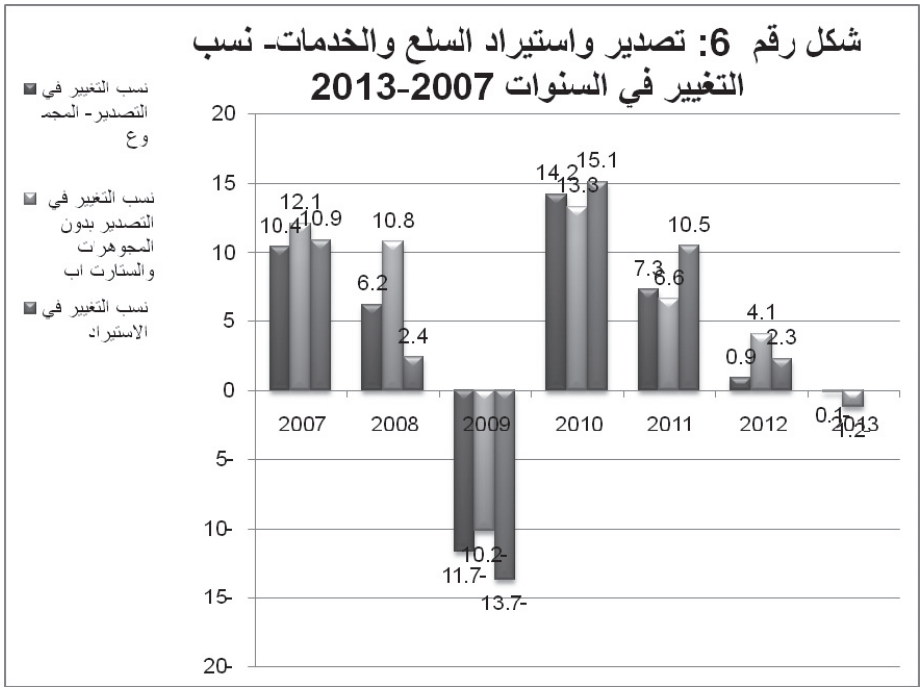

وتشـــير المعطيات[١٤] أن إجمالي اســـتيراد المنتوجات في عام ٢٠١٣ بلغ ٢٥٦,٣ مليار شـــيكل، بالمقابل بلغ إجمالي الصادرات ٢٠٤,٦ مليار شيكل،[١٥] وبهذا بلغ إجمالي العجز ٥١,٧ مليار شـــيكل. وبمقارنة المعطيات مع عام ٢٠١٢، فقد انخفض استيراد المنتوجات بـ ٨٪، في حين بلغ الانخفاض في الواردات بدون السفن، الطائرات، المجوهرات والطاقة ٧,٣٪، أي بانخفاض ١٣,٥ مليار شيكل. فاستيراد الطاقة انخفض بـ ١٥,١٪ واستيراد المنتوجات الاستثمارية انخفض بـ ١٦,٥٪ مقارنة مع ٢٠١٢. أما الصادرات فقد انخفضت بـــ ١,٦٪ وانخفضت الصادرات بدون الســـفن، الطائرات والمجوهرات إلى ١٧٠,٧ مليار شيكل، وسجلت انخفاضا بـ ٤,٧ مليار شيكل (-٢,٧٪) مقارنة مع ٢٠١٢.

٢. تصدير المنتوجات[١٦]

شـــكل التصدير الصناعي، الصناعات التعدينية والاســـتخراجية (بدون المجوهرات) ٨١,٢٪ من إجمالي تصدير المنتوجات، أما تصدير المجوهرات فقد بلغ ١٦,٣٪ و١,٥٪ تصدير زراعي.

يُظهر توزيع التصدير الصناعي حسب الكثافة التكنولوجية، أن وزن التكنولوجيا العليا قد انخفض، فوزن هذه الصناعة شـــكل ٤٣,٩٪ مـــن إجمالي التصدير بدون المجوهرات مقارنة بـ ٤٤,٨٪ عام ٢٠١٢، أي أن صادرات التكنولوجيا العليا انخفضت بـ ٣,٥ مليار شـــيكل، ويتوزع هذا الانخفاض كالآتي: انخفاض بـ ١٣,٤٪ في تصدير الأدوية مقابل ارتفاع بـ ٧٪

علـى أجهزة الطائرات والمعدات المرافقة. أما الصـادرات الصناعية للمنتوجات المتداخلة مع التكنولوجيا العليا فقد وصلت إلى ٦١,٥ مليار شيكل بالمقارنة مع ٥٩,٣ مليار شيكل في عام ٢٠١٢، حيـث كانت غالبية الارتفاع في الصناعـات الكيماوية ومنتوجاتها (ارتفاع بـ ٩,٥٪ وانخفـاض بتصدير الأجهـزة الكهربائية (١٧,٤٪)). ووصل تصديـر الصناعات المتداخلة مع الصناعات التقليدية التي تشـكل ١٢,٥٪ من مجمل التصدير إلى ٢٠,٩ مليار شـيكل بانخفـاض ٩,٥٪، وبالمقابل انخفضت صـادرات منتوجات المعادن بـ ١١,٩٪ (انخفاض ٠,٨ مليار شيكل) والمعادن الاساسية بـ ٢٥,٤٪ (انخفاض ب ٠,٩ مليار شيكل)،وانخفض أيضـا تصدير الصناعـات التكنولوجية التقليدية التي تشـكل ٦,٣٪ مـن مجمل التصدير الصناعي بـ ٩,١٪، وانخفض تصدير صناعات النسـيج بـ ١١,٣٪ وانخفضت الألبسـة بـ ١٣,٦٪، مـن جهة ثانيـة ارتفع تصدير الأثاث البيتي بـ ٨,٤٪. أما تصدير المجوهرات فبلغ ٣٣,٣ مليار شـيكل بالمقارنة بـ ٣٢,١ مليار شيكل في عام ٢٠١٢. وبلغ إجمالي الصادرات الزراعية ٥٤١٣ مليون شيكل مقابل ٥٢٤٩ مليون شيكل في عام ٢٠١٢.

١. استيراد المنتوجات[١٧]

بلغ اسـتيراد المنتوجات خلال العام ٢٠١٣ بالأسـعار الجارية ٢٥٦,٣ مليار شيكل، وكان أقل بـ ٢٢,٢ مليار شيكل من العام ٢٠١٢. شكل استيراد المواد الخام ٣٨٪ (بدون المجوهرات والطاقة): ١٦٪ منتوجات استهلاكية، ١٢٪ ماكنات، أجهزة وسائل مواصلات، ٢٠٪ منتوجات الطاقة و١٤٪ استيراد مجوهرات، سفن وطائرات.

يظهر التوزيع حسب مجموعات المنتوجات، أن انخفاضا بـ (-١٤٪) طرأ على استيراد الكيماويات، وانخفاضا بنسـبة (-٨,١٪) على اسـتيراد الأقمشة والخيوط، وانخفضت مدخلات صناعات الماكنات والإلكترونيات بـ (-٧,٧٪). في المقابل، ارتفع استيراد الخشب ومنتوجاته بـ ٨,٨٪. أما استيراد المنتوجات الاستثمارية (بدون السفن والطائرات) فقد بلغ ٣٢ مليار دولار، وشهد انخفاضا بـ ١٦,٥٪ وانخفض استيراد الماكنات والأجهزة بـ ٢٢,٢٪، وانخفض استيراد وسائل المواصلات بـ ٣,٤٪.

ارتفع اسـتيراد المنتوجات الاسـتهلاكية بـ ٢,٢٪، وكان الارتفاع الأعلى في استيراد المنتوجات المعمرة (٤,١٪)، وارتفع استيراد منتوجات جارية بـ ٠,٩٪.

أما اسـتيراد المجوهرات فقد بلغ ٢٩,٨ مليار شـيكل مقارنة بـ ٢٩ مليار شيكل في العام ٢٠١٢، واسـتيراد منتوجات الطاقة بلغ ٥٢,٦ مليار شيكل، وكان أقل بـ ١٥,١٪ من العام ٢٠١٢.

السياسات الاقتصادية

١. ميزانية الحكومة والسياسة المالية

بلغ العجز في ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ : ٣,١٥٪ من الناتج، أي ٣٣,٢ مليار شيكل، وجـاء هذا العجز أقل من المتوقع والمخطط له في ميزانية الدولة، حيث كانت التوقعات أن يصل العجز في الميزانية إلى ٤٥,٥٦ مليار شـيكل أي بنسبة ٤,٣٣٪ من الناتج، ويأتي هـذا الفـرق نتيجة لأن الدخل من الضرائب كان أعلى من المتوقع بـ ٥,٧ مليار شـيكل، وكذلك لأن الإنفاق الحكومي كان أقل بـ ٦,٧ مليار شيكل من المتوقع.

لقـد أنفقت الوزارات المختلفة بالمعـدل ٩٨٪ من حصصها من الميزانية، نتيجة للدخول فـي الانتخابات البرلمانية وعدم وجود ميزانية مصادق عليها، لذلك كان على كل وزارة أن تنفق ١ على ١٢ من الميزانية التي خصصت لها في عام ٢٠١٢، وقد استمر الوضع على ذلك خلال ثمانية أشـهر من ٢٠١٣ حتى دخول الميزانيـة الجديدة.من جهة ثانية ارتفعت مدخـولات الحكومة من الضرائب، وذلك نتيجة للتسـوية التي حدثـت بين الحكومة وعدد من الشـركات الكبيرة بشـأن الأرباح المحتجزة، حيث وصل دخل الحكومة من ذلك ٤,٤ مليار شـيكل، بينما كان متوقعا أن يكون الدخل ٣ مليار شيكل، إضافة لذلك كانت هناك مدخولات ضريبية نتيجة لبيع برنامج التجوال وتقارير التنقل ويز(waze) لشـركة غوغل، وبيع جزء من شركة يسكار لصندوق الاستثمار الأميركي.

استمر ارتفاع أسعار السكن على أثر نسبة الفائدة المنخفضة على قروض السكن، ولأن عرض الشقق السكنية لم يلائم نفسه للطلب المتزايد.

وبحسـب المصادقة على ميزانية الدولة للسـنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ فإن حجم الميزانية للعـام ٢٠١٣ بلغ ٣٩٥ مليار شـيكل، وحجم الميزانية لعام ٢٠١٤: ٤٠٥ مليار شـيكل، والتوقعـات كانت أن يكون العجز ٤٥,٥٦ مليار شـيكل أي ٤,٣٣٪ من الناتج في عام ٢٠١٣ و ٤,٢٪ من الناتج في عام ٢٠١٤. وبحسـب ميزانية ٢٠١٣، كان من المتوقع أن تـزداد الضرائب المفروضة على المواطنين، ولكن مـع بداية ٢٠١٤ ألغيت الزيادة المتوقعة في الضرائب، بعد أن تبين أن نسبة العجز في الميزانية لعام ٢٠١٣ أقل من التوقعات.

ويوصي اقتصاديو منظمة التعاون والتنمية[١٨] وزارة المالية برفع الضرائب حتى لو كانت موجعـة، معتبرين أن الحالة الوحيدة لعدم فرض ضرائب جديدة تتمثل بوصول نسـبة التنمية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٪ سنويا، وبهذا تصل إسرائيل إلى نسبة عجز من الناتج بنسـبة ٣٪، ولكن مؤشـرات هذه السنة لا تدل على ذلك، وأن على إسرائيل أن ترفع الضرائب في سنة ٢٠١٥.

وبالتمعن في ميزانية الحكومة لعام ٢٠١٣ ، فإن أكبر بنود للإنفاق هي الآتية: ميزانية الأمـن بلغ حجمها ٥٢,٨٤ مليار شـيكل، ميزانية التعليم وبلـغ حجمها ٤٢,٤٢ مليار

شـــيكل، وزارة الأمن الداخلي ١٢,٣٤ مليار شـــيكل، وزارة الصحة ٢٢,٧ مليار شيكل، المواصلات ١٨,٤٪ مليار شـــيكل كذلك تحويلات لمؤسسة التأمين الوطني بمبلغ ٣١,٥٨ مليار شـــيكل، تحويلات تقاعد وتعويضات ١٣,٤١ مليار شـــيكل، التعليم العالي ٨,٨٣ مليار شـــيكل، وزارة الرفاه ٥,٣٣ مليار شيكل، والسلطات المحلية ٣,٤٨ مليار شيكل. ولقد صودق في ميزانية ٢٠١٣-٢٠١٤ على ميزانية لشـــعبة الاســـتيطان في الهستدروت الصهيونية بمبلغ ٥٨ مليون شـــيكل، وبعد أقل من شـــهر صودق على مبلغ إضافي بقيمة ٢٢٠ مليون شيكل، ومن ثم على مبلغ آخر بعد أقل من شهر قيمته ٢٤٢ مليون شيكل.[١٩]

٢. السياسة النقدية

ضمن السياسة النقدية خفض بنك إسرائيل نسبة الفائدة ثلاث مرات في النصف الأول لسنة ٢٠١٣، في كانون الثاني، أيار، وحزيران، وبقيت نسبة الفائدة من تموز حتى أيلول كما هي بنســـبة ١,٢٥٪، وتم في تشـــرين الأول خفض نسبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪ لتصبح ١٪، ومنذ تشرين الأول بقيت نسبة الفائدة كما هي، وأيضا للأشهر كانون الثاني- شباط ٢٠١٤ وذلك نتيجة للتوقعات بأن نسبة التضخم المالي دون المجال التضخمي المخطط له. لقد خفضت نسبة الفائدة بهدف دعم التنمية الاقتصادية، خاصة أن المؤشرات الاقتصادية أشـــارت إلى أن التصدير لم ينجح في النمو نتيجة للتنمية المعتدلة في الأسواق العالمية، والارتفاع في ســـعر الشـــيكل مقابل العملات الأجنبية. كذلك قام البنك المركزي بالتدخل في ســـوق العملة الأجنبية بواسطة شراء العملة الأجنبية بهدف تقليص التأثير من البدء باستخراج الغاز، ووجود فائض في الميزان التجاري.

كان سعر الدولار بتاريخ ٢٠١٣/١/١: ٣,٧٣٣ شـيكلا، وانخفـض إلـى ٣,٤٧١ شـيكلا فـي ٢٠١٣/١٢/٣١، أي أن الانخفاض خلال السـنة بلغ ٧٪.

خلال هذه الفترة اســـتمر ارتفاع أسعار السكن على أثر نسبة الفائدة المنخفضة على قروض السكن ولأن عرض الشقق السكنية لم يلائم نفسه للطلب المتزايد نتيجة للتباطؤ في تسويق الأراضي للبناء وإعطاء رخص البناء، لذا فإن حجم قروض الإسكان يشكل خطرا علـــى المقترضين وعلى البنوك، ولذا أعلن المراقب على البنوك الذي يتبع للبنك المركزي عن إدخال تقييدات لقروض الســـكن، ومن جهة ثانية عملوا على تسريع إعطاء الرخص للبناء بهدف لجم الارتفاع في أسعار الشقق السكنية.

٣. سعر الصرف

لقد كان ســـعر الدولار بتاريخ ٢٠١٣/١/١: ٣,٧٣٣ شـــيكلا وانخفض إلى ٣,٤٧١ شـــيكلا فـــي ٢٠١٣/١٢/٣١ ، أي أن الانخفـــاض خلال الســـنة بلغ ٧٪. تعود نســـبة الانخفاض في ســـعر الصرف، ارتفاع قيمة الشيكل (Appreciation) لعدة أسباب منها العالميـــة ومنهـــا المحلية. ففي النصف الأول لعام ٢٠١٣ تأثر ســـعر الصرف من عاملين

مركزيين، وهما: السياســات النقدية التوسعية للبنوك المركزية في العالم، حيث أثرت على تعميق الفجوة الفعلية بين نســبة الفائدة لبنك إسرائيل المركزي والفوائد في الاقتصادات المركزية في العالم، ما أدى إلى اســتيراد رأس المال في إســرائيل، أما العامل الثاني فهو التوقعات بتعزيز الشــيكل وتقويته على أثر التوقعات في تحســين الحســاب الجاري (المتــداول) نتيجة لاســتخراج الغاز مــن حقل تمار. إن تأثير هذيــن العاملين أدى إلى زيادة الضغط لرفع قيمة الشيكل، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الشيكل بالنسبة للدولار حتى منتصف أيار ٢٠١٣ ب ٤,٧٪ و ٦٪ مقابل سعر الصرف الفعلي. ولقد ساهم في ارتفاع قيمة الشــيكل المؤسسات الاســتثمارية والمواطنون الأجانب، إذ حولوا كميات كبيرة من العملات الأجنبية وزادوا اســتثماراتهم في سندات الدين قصيرة الأجل، ما زاد الكميات المعروضة من العملة الأجنبية، ونتيجة لذلك انخفضت أسعارها وارتفعت قيمة الشيكل، ما حدا ببنك إسرائيل المركزي بتخفيض نسبة الفائدة، وإلى تدخله في سوق العملة الأجنبية واقتناء العملة الأجنبية بهدف تقليص هذه التأثيرات، وبالذات تأثير اســتخراج الغاز على سعر الصرف، وأدى تدخل البنك المركزي إلى تخفيض قيمة الشيكل ٣,٩٪ مقابل الدولار، و ٣٪ مقابل ســعر الصرف الفعلــي. ومع بداية حزيران عاد الشــيكل وارتفع من جديد نتيجة لاستمرار التدفق الاستثماري وللتحسن بالحساب الجاري لميزان المدفوعات واستمر الارتفاع حتى نهاية آب ٢٠١٣ ومع توتر الأجواء السياســية على حدود سورية وانتشار أجواء عدم اليقين في الأســواق إضافة للتقييمات بــأن البنك المركزي الأميركي (فيدرال رزيرف) ســيقلص من مشترياته في أسواق ســندات الدين، الأمر الذي أدى إلى ازدياد العائد في الاقتصادات المتطــورة وتقليص فجوات العائد بين هذه الاقتصادات واقتصاد إسرائيل، انخفضت قيمة الشيكل ولكن سرعان ما انقلب الاتجاه بعد أن تقلصت المخاطر السياسية على حدود سورية وانخفاض التقليصات في الأسواق العالمية وتحسن الحساب الجــاري نتيجة لاســتخراج الغاز، ليرتفــع مرة أخرى، ومرة أخرى تدخل بنك إســرائيل المركــزي عن طريق اقتناء عملة أجنبية في تشــرين الأول وفــي كانون الأول٢٠١٣، ففي كانون الأول اشــترى بنك إسرائيل ٥٦٠ مليون دولار، ونتيجة لهذه الأجواء مجتمعة كان ارتفاع قيمة الشــيكل في النصف الثاني لسنة ٢٠١٣ بقيمة ٢,٥٪ مقابل سعر الصرف الفعلي و ٤,٥٪ مقابل الدولار.

ارتفعت قيمة الشيكل بالنسبة للدولار حتى منتصف أيار ٢٠١٣ ب ٤,٧٪ و ٦٪ مقابل سعر الصرف الفعلي

وللتلخيــص فقــد بلغ معدل حجم التداول اليومي[٢٠] في عــام ٢٠١٣ بالعملة الأجنبية ٤,٤ مليار دولار، وشــهد انخفاضا بنسبة ١٦٪ مقارنة مع ٢٠١٢ ومن الجدير أن معدل التداول اليومي انخفض أيضا في عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٢٠١١.

سوق الأوراق المالية

١. الأسهم[٢١]

لقد استمرت البورصة في بداية العام ٢٠١٣ بالتوجه نفسه الذي تميز به الربع الأخير من عام ٢٠١٢ ، حيث ميزت هذه الفترة تقلبات في مؤشرات الأسهم الرئيسة، ولكن التطورات الجيو- سياسية الإيجابية، قلبت التوجه العام لمؤشرات الأسهم، حيث شهد الثلث الأخير من عام ٢٠١٣ ارتفاعا بنسبة ١٣٪، وبالمعدل السنوي ارتفع «مؤشر تل أبيب -٢٥» بـ ١٢٪ مقارنة مع ٩٪ في العام السابق، وبقيم دولارية ارتفع مؤشر تل أبيب -٢٥ بـ ٢١٪ وهو ارتفاع مشابه لارتفاع المؤشرات في البورصات الرئيسة في العالم، ولكنه بنسبة أقل من بورصات الولايات المتحدة التي ارتفع مؤشرها تقريباً بـ ٣٠٪. أما باقي المؤشرات (Market Cap Indices) فقد ارتفعت، فمؤشر تل أبيب- ٧٥ ارتفع بـ ٢٥٪، ومؤشر تل أبيب بيتر- ٥٠ (TA Midcap-50) ارتفع بـ ٣٦٪ وارتفعت المؤشرات القطاعية (Sectorial Indices) بنسب تراوحت بين ٩٪- ٥٠٪.

لقد بلغ حجم التداول اليومي بالأسهم ١,٢ مليار شيكل يوميا بارتفاع ١٠٪ عن السنة السابقة، حيث بقي حجم التداول اليومي بمعدل مليار واحد حتى شهر آب، وبعدها ارتفع في الثلث الأخير ليصل إلى معدل ١,٤ مليار يوميا. ومن الجدير بالذكر أن عدد الشركات المتداولة في البورصة في عام ٢٠١٣ بلغ ٥٠٨ شركة.

بلغ معدل حجم التداول اليومي في عام ٢٠١٣ بالعملة الأجنبية ٤,٤ مليار دولار، وشهد انخفاضا بنسبة ١٦٪ مقارنة مع ٢٠١٢.

لقد زاد الجمهور الإسرائيلي حيازة الأسهم في سنة ٢٠١٣، حيث ارتفعت نسبة الحيازة من ٥٣٪ في السنوات ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ إلى ٥٧٪ في السنوات الخمس الأخيرة. وكذلك ارتفعت حيازة المواطنين الأجانب للأسهم الإسرائيلية، فقد اقتنوا أسهما بمبلغ ١,٤ مليار دولار في البورصة في تل أبيب مقابل ٠,٤ مليار دولار في السنة السابقة. ولقد سجل ارتفاع في حجم الاكتتاب الخاص للأسهم في إسرائيل، حيث وصل إلى ٦,١ مليار شيكل مقابل ٣,٤ مليار شيكل في السنة السابقة.

٢. سندات الدين

ارتفعت أسعار كل سندات الدين، في العام ٢٠١٣ ، فسندات الدين المرتبطة بجدول الغلاء ارتفعت أسعارها بـ ١٠٪، وارتفعت أسعار سندات الدين الحكومية بمعدل ٤٪. وارتفع حجم الدورة اليومية ووصل إلى ٤,٣ مليار شيكل، وهو أعلى بـ ٦٪ من الدورة اليومية في ٢٠١٢. لقد ارتفعت الدورة في هذه السنة نتيجة لارتفاع ١٣٪ بالدورة التجارية في سندات الدين الحكومية، أما سندات دين الشركات فارتفعت بـ ٤٪ بالمعدل للدورة اليومية.

باع المستثمرون الأجانب سندات دين حكومية بـ ١,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣، ومنها ١,٥ مليار دولار سندات شاحار التي بلغت الاستحقاق. أما تجنيد الأموال الحكومي الإجمالي فانخفض في سنة ٢٠١٣ ووصل إلى ٦٦ مليار دولار، نتيجة لانخفاض العجز في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢. بالمقابل، أصدرت وزارة المالية في الخارج وجندت في الولايات المتحدة ٧,٥ مليار شيكل بواسطة إصدار سندات دين بالدولار لـ ١٠ و٣٠ عاما. من جهة أخرى، سجلت سحوبات كبيرة لسندات الدين (بالشيكل) بقيمة ٣١,١ مليار شيكل ولسندات دين مرتبطة بجدول الغلاء بـ ٣٦ مليار شيكل، ولهذا فإن حجم إصدارات وزارة المالية الصافية لسنة ٢٠١٣ بلغ ٢٠ مليار شيكل وهو مبلغ مشابه للمبلغ الصافي المجند في عام ٢٠١٢. أما المبلغ المجند بواسطة الشركات فقد وصل إلى ٣٦ مليار شيكل، وهو أعلى بـ ١٣٪ من المبلغ المجند في عام ٢٠١٢.

بلغ حجم التداول اليومي بالأسهم ١,٢ مليار شيكل يوميا بارتفاع ١٠٪ عن السنة السابقة.

٣. صناديق الائتمان

تركز النشاط المركزي في الصناديق الاستثمارية في سندات الدين، وبرز بتشغيل صاف بلغ ٢٨,٧ مليار شيكل. بلغ حجم التشغيل في الصناديق المالية ١٨,٨ مليار شيكل، وفي صناديق الأسهم بلغ ٢,٩ مليار شيكل، أما في صناديق الاستثمار في الخارج فقد بلغ حجم التشغيل ٠,٧ مليار شيكل، وذلك على أثر ارتفاع الأسعار في الخارج.

- **سوق المشتقات المالية (Derivatives Market)**

اتسمت المتاجرة في الخيارات على مؤشر تل أبيب ٢٥ بانخفاض في الدورة التجارية باختلاف عن المتاجرة بالأصول (الأسهم)، حيث بلغ حجم الدورة ١٩٩ ألف وحدة مقابل ٢٣٤ وحدة في السنة السابقة، أما المتاجرة في الخيارات بالدولار فقد ارتفعت بالتوازي مع ضعف الدولار مقابل الشيكل، وقد ارتفعت الدورة اليومية بالخيارات في الدولار إلى ٤١ ألف وحدة، وكانت أعلى بـ ١٥٪ من السنة السابقة.

زاد الجمهور الإسرائيلي حيازة الأسهم في سنة ٢٠١٣، حيث ارتفعت نسبة الحيازة من ٥٣٪ في السنوات ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ إلى ٥٧٪ في السنوات الخمس الأخيرة.

- **القروض قصيرة الأجل**

بلغ مجموع الدورة اليومية في القروض قصيرة الأجل (مكام) في عام ٢٠١٣: ٠,٦ مليار شيكل، وهو أقل بـ ٩٪ من السنة السابقة.

ارتفعت أسعار القروض قصيرة الأجل بـ ١,٧٪، وانخفض العائد لـ ٠,٩٪. وبالإجمال، بلغت حيازة الجمهور الإسرائيلي والأجنبي ١٢٦ مليار شيكل في نهاية السنة، مقابل ١١٨ مليار شيكل في السنة السابقة.

- **الاستثمارات في خارج البلاد**

وصلت استثمارات المؤسسات الاستثمارية في الأسهم الأجنبية في الخارج خلال العام ٢٠١٣ ٣,٦ مليار دولار، أما الاستثمارات الأسرية في الأسهم الأجنبية في خارج البلاد فقد بلغت ٢,١ مليار دولار، واستثمارات القطاع التجاري ١,٣ مليار دولار، أما الاستثمارات المؤسساتية في الخارج في سندات الدين، فقد وصلت إلى ١,٢ مليار دولار، وكذلك استثمر القطاع التجاري ١,٢ مليار دولار، أما الأسر فقد استثمرت في سندات الدين في الخارج ٧٥٠ مليون دولار.[٢٢]

ارتفعت أسعار كل سندات الدين، في العام ٢٠١٣ ، فسندات الدين المرتبطة بجدول الغلاء ارتفعت أسعارها بـ ١٠٪، وارتفعت أسعار سندات الدين الحكومية بمعدل ٤٪.

التنمية غير المتوازنة في إسرائيل

على الرغم من وجود نمو في الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا النمو لا يعود بالفائدة على جميع فئات المواطنين، فلقد أشارت الدراسات الأخيرة أن دخل العمال من الدخل القومي في عام ٢٠١٢ بقي كما كان في عام ٢٠١١: ٦٢٪، بينما ارتفع نصيب المُشغلين بـ ١٥٪، وهو أعلى ارتفاع خلال العقد الأخير، ولذا يمكن التلخيص بأن العقد الأخير كان لصالح المشغلين وليس المشتغلين، فقد ارتفع الدخل القومي في العقد الأخير بـ ٤٦٪ وكان نصيب المشتغلين في الارتفاع ٣٥٪ بينما كان نصيب المشغلين في الارتفاع ١٦٠٪ .[٢٣] وتشير المعطيات الأخيرة أيضا إلا أن الفروقات في توزيع المداخيل بين المواطنين عالية جدا كما تظهر من خلال معامل جيني،[٢٤] وكذلك من مقارنة هذا المعامل مع دول منظمة التعاون والتنمية، حيث تبين أن هناك أربع دول فقط تعاني من فروقات في المداخيل أكثر من إسرائيل، وهي: تشيلي، المكسيك، تركيا والولايات المتحدة، أي أن إسرائيل مع معامل جيني ٠,٣٧٦ موجودة في المكان الخامس من بين ٣٥ دولة ، في حين أن معامل جيني في دول منظمة التعاون والتنمية هو ٠,٣١٦ .

ويظهر بفحص هذه الفروقات في المداخيل حسب الاستطلاع الأخير للإنفاق الأسري، أن الدخل الشهري للأجيرين الأشكناز أعلى بـ ٤٢٪ من متوسط الدخل الشهري لمجمل الأجيرين، وأن الدخل الشهري للأجيرين اليهود الشرقيين أعلى بـ ٩٪ من متوسط الدخل الشهري لمجمل الأجيرين، بينما الدخل الشهري للأجيرين العرب مواطني الدولة أقل بـ ٣٤٪ من متوسط الدخل الشهري لمجمل الأجيرين.[٢٥] ونتيجة لذلك فإن نسبة الفقر بين الأسر الإسرائيلية بلغت عام ٢٠١٢: ١٩,٤٪، وبتوزيع نسبة الفقر بين الأسر حسب المتغير القومي فإن نسبة الفقر بين الأسر اليهودية ١٤,١٪، بينما وصلت النسبة بين الأسر العربية إلى ٥٤,٣٪،[٢٦] وتفسر فجوة الفقر بين العرب واليهود بعدة تفسيرات، منها أن سياسات الحكومة تجاه الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل عملت منذ النكبة

بلغ مجموع الدورة اليومية في القروض قصيرة الأجل (مكام) في عام ٢٠١٣: ٠,٦ مليار شيكل، وهو أقل بـ ٩٪ من السنة السابقة.

الفلسطينية على مصادرة الثروات الطبيعية وتحديد مصادر عملهم إضافة إلى أن سياسة التحويــلات الحكومية ميزت بين اليهود والعرب، ولم تســتطع إخراج جزء من الفقراء من دائرة الفقر.[٢٧]

وصلت استثمارات المؤسسات الاستثمارية في الأسهم الأجنبية في الخارج ٣,٦ مليار دولار، أما الاستثمارات الأسرية في الأسهم الأجنبية في خارج البلاد فقد بلغت ٢,١ مليار دولار.

وفي الوقت الذي أظهرت مؤشــرات البطالة أن هناك انخفاضا في نسبة البطالة خلال العــام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢، وأن النســبة في العام ٢٠١٣ بلغت ٦,٢٪، فإن نســبة البطالة تتفاوت وتظهر تباينا كبيرا حســب المجموعات السكانية، حسب المناطق، وحسب متغيرات اجتماعية عديدة، وتنتشر معدلات بطالة عالية جدا في المواقع السكنية العربية، مقارنة مع باقي المواقع الســكنية، إذ تشير معطيات شــهر تشرين الأول ٢٠١٣ إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في القرى والمدن العربية في النقب بلغت ٤٢,٧٪ في قرية اللقية وهي أعلى نســبة بطالة في إسرائيل، وفي عرعرة النقب ٣٥,١٪ وفي أم الفحم في المثلث ٣٠,١٪ وفي شعب في الجليل ٢٨,٨٪ وفي الناصرة أكبر المدن العربية ١٤,٥٪. وتأتي بعد القرى والمدن العربية مدن التطويراليهودية لتصل نســبة البطالة في يروحم ١٧,٤٪، وفي ديمونة ١٦,٦٪ وتصل في غالبية المواقع السكنية اليهودية إلى أقل من ٥٪.[٢٨]

وكما يظهر من المعطيات، فإن سياســة الحكومات المتعاقبة منذ خطة الاستقرار في عام ١٩٨٥ تركــزت فــي تعزيز القطاع التجاري وتقويته، وإيداع مهمــة التنمية الاقتصادية في أيدي هذا القطاع. ويشكل تضاؤل الخدمات الاجتماعية التي تقع على عاتق الحكومة، مثل خدمات التربية والتعليم والرفاه الاجتماعي والضمانات الاجتماعية والخدمات الصحية التي تدعم الطبقات الفقيرة، دليلا على السياســات الحكومية غير المتوازنة. وســيعمق تخفيض مخصصــات الأولاد فــي عام ٢٠١٣، والــذي بدئ بتطبيقه في الربــع الأخير لعام ٢٠١٣ بالتأكيد فجوات المدخولات بين المجموعات والطبقات الســكانية المختلفة وستظهر آثاره في العام ٢٠١٤ وسيســهم في زيادة نسبة الفقر بين الأسر خاصة بين المجموعتين السكانيتين اللتين تعانيان من نسب فقر عالية، ممثلة بالعرب والحريديم (اليهود الارثوذكس) .

الدخل الشهري للأجيرين الأشكناز أعلى بـ ٤٢٪ من متوسط الدخل الشهري لمجمل الأجيرين، والدخل الشهري للأجيرين اليهود الشرقيين أعلى بـ ٩٪ من متوسط الدخل الشهري لمجمل الأجيرين، بينما الدخل الشهري للأجيرين العرب مواطني الدولة أقل بـ ٣٤٪ من متوسط الدخل الشهري لمجمل الأجيرين.

كذلك الأمر بالنســبة للخدمات الصحية، والتي تشــهد منذ عام ٢٠١٣ أزمة واضحة، فمنذ العام ٢٠٠٧ توســعت الفجوة بين ميزانية السلة الصحية والتكاليف المرتبطة بتزويد الأدوية والخدمات في الســلة الصحية، ولذا قررت الحكومة في منتصف أيار تغيير أداة تحديث ميزانية سلة الصحة، وزيادة إضافات سنوية لها، ولكن هذا التدخل لن يعود بعائد فــي المدى القصيــر، فالعجز في صناديق المرضى بلغ عام ٢٠١٢: ١,٩٧مليار شــيكل، وفقــط بعد تحويــلات الحكومة انخفض ووصل إلى ٨٦١ مليون شــيكل،[٢٩] وتعاني أيضا المستشــفيات التابعة لصناديــق المرضى عجوزات كبيرة وصل أقصاها في مستشــفى بلنســون التابــع لصندوق المرضــى العام إلى ٧٠ مليون شــيكل، كذلك الأمر بالنســبة

للمستشـــفيات الحكومية التى وصل أقصاها لـ ١١٦ مليون شـــيكل في مستشفى نهاريا في شـــمال البلاد، وكذلك الأمر في المستشفيات الأخرى، فقد وصل العجز في مستشفى هداسا[٣٠] في القدس الغربية التابع لجمعية عثمانية إلى ١,٢ مليار شيكل،[٣١] وهذا مؤشر إلى أن المشاكل المالية التي يعاني منها قطاع الصحة في إسرائيل وفي حالة عدم تدخل الحكومة، ستسفر عن إفلاس مستشفى هداسا، وستشتد أزمة القطاع الصحي. ويضاف إلى أزمة قطاع الصحة عدم المســـاواة في تقديم الخدمات الصحية للطبقات المختلفة في إســـرائيل، وأن التعامـــل في تقديم الخدمات لا يعتمد على مبدأ المســـاواة، مع أن قانون الصحة الذي شـــرع في عام ١٩٩٤ وبدأ تطبيقه في عام ١٩٩٥ ينص بشكل واضح على تأمين صحي للجميع، ولكن صناديق المرضى وشركات التأمين طورت تأمينات أخرى تُميز بين متلقي الخدمات الصحية، إضافة لذلك طورت المستشفيات طرقا علاجية جديدة مقابل دفعات مالية لمتلقي الخدمات تحت اسم «شراب: خدمات صحية خاصة».

من جهة أخرى، فإن السياســـات الضريبية غير متســـاوية، وتقع على كاهل الطبقات الفقيرة والمتوســـطة، فحســـب معطيات مديرية مدخولات الدولة لعام ٢٠١١، تبين أن وزن الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة، الضريبة الشرائية والجمارك) من مجمل المداخيـــل الضرائبية تســـاوي ٣٦,٧٪، وهـــي أعلى من الدول التابعـــة لمنظمة التعاون والتنميـــة التـــي بلغت النســـبة فيها ٢٣,٦٪. وكما ذكر ســـابقا فإن هـــذه النوعية من الضرائب يدفعها كل إنســـان بغض النظر عن دخله ومستواه الاقتصادي، وهي مفروضة بالأســـاس على المنتوجات والخدمات الاســـتهلاكية التي ترفع قيمة الســـلة الاستهلاكية، وتؤثر سلبا على أصحاب المداخيل المنخفضة، ما يؤدي إلى تعميق الفجوات في المداخيل وفي مســـتوى الحيـــاة، مقابل ذلك فإن ضريبة الدخل التي تعتبـــر ضريبة تصاعدية من الدخل للأجيرين والمســـتقلين والشركات والمؤسسات التجارية، تشكل ٣٠,١٪ من مجمل المدخـــولات، وهي أقل من دول منظمة التعاون والتنمية (٣٦,٦٪)، كذلك الأمر بالنســـبة لرســـوم التأمين الوطني المفروضة على كل إنســـان بلغ الثامنة عشرة من عمره (باستثناء بعـــض الإعفاءات للذين يتلقون تحويلات مالية من مؤسســـة التأمين الوطني) التي بلغت في إســـرائيل ١٧,٢٪ من مجمل المداخيل الضرائبية، ويعود هذه الوزن المنخفض مقارنة مـــع دول منظمة التعاون والتنمية (٢٨٪) إلى التخفيضات الممنوحة للمشـــغلين، في إطار الجهود لتشجيع القطاع التجاري بهف تخفيض تكاليف التشغيل.[٣٢]

تشير معطيات شهر تشرين الأول ٢٠١٣ إلى أن نسبة العاطلين عن العمل في القرى والمدن العربية في النقب بلغت ٤٢,٧٪ في قرية اللقية، وهي أعلى نسبة بطالة في إسرائيل، وفي عرعرة النقب ٣٥,١٪ وفي أم الفحم في المثلث ٣٠,١٪ وفي شعب في الجليل ٢٨,٨٪ وفي الناصرة أكبر المدن العربية ١٤,٥٪.

في الوقت الذي أظهرت مؤشرات البطالة أن هناك انخفاضا في نسبة البطالة خلال العام ٢٠١٣ مقارنة مع ٢٠١٢، وأن النسبة في العام ٢٠١٣ بلغت ٦,٢٪، فإن نسبة البطالة تتفاوت وتظهر تباينا كبيرا حسب المجموعات السكانية، حسب المناطق، وحسب متغيرات اجتماعية.

المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل

نشـــر الاتحاد الأوروبي خلال العـــام ٢٠١٣ ، تعليمات وتوجيهات للدول الأعضاء في الاتحاد « أن على كل اتفاقية ســـتبرم مع إســـرائيل أن تشـــمل بندا واضحا يظهر أن المستوطنات ليست جزءا من إسرائيل، ولذا لا تسري عليها الاتفاقية».[٣٣] لقد قامت بعض الشـــركات الأجنبية الأوروبية قبل نشر التوجيهات وأيضا بعد النشر بمقاطعة البضائع المصنعة في المستوطنات في الضفة الغربية وكذلك مقاطعة الشركات التي تستثمر وتبني في المســـتوطنات، مثل: صندوق التقاعد الأكبر في هولنـــدا PGGM الذي قام بمقاطعة البنوك الإسرائيلية نتيجة لتمويل هذه البنوك مشاريع اقتصادية في المستوطنات، والتقارير الصادرة بأن مؤسسات مالية أخرى لديها استثمارات في إسرائيل ستحذو حذو صندوق التقاعـــد ألهولندي، إضافة إلى بنـــك دينســـكي Danske Bank الدنماركي الذي أوقف التعامل مع بنك العمال الإســـرائيلي لمشاركته في بناء مشروعات استيطانية في الضفة، وشركة الحراســـة الأكبر عالميا G4S الذي أعلنت عن نيتها إيقاف كل الاتفاقات المرتبطة بحراسة المستوطنات مع الحكومة الإســـرائيلية، وكذلك شركات وحكومات أوروبية أخرى أعلنت أنهـــا تقاطع كل المعاملات المرتبطة مع المســـتوطنات، إضافـــة للحظر الأكاديمي الأوروبـــي خاصة في مجال البحـــث العلمي. أثارت كل هذا الخطـــوات مجتمعة النقاش وســـط الجمهور الإســـرائيلي ومتخذي القرارات حول مدى تأثير الحظر الاقتصادي إذا ما امتد وانتشـــر في أوروبا، خاصة أن الاتحاد الأوروبي هو المستورد الأكبر للمنتوجات الإســـرائيلية. إذ تشـــكل الصادرات الإســـرائيلية إلى أوروبا ٣٢٪ من مجمل صادراتها. وقامت الحكومة الإســـرائيلية في الأشـــهر الأخيرة لعام ٢٠١٣ والشهر الأول لعام ٢٠١٤ وما زالت تعكف، على رســـم خطط اســـتراتيجية لوقف المقاطعة الاقتصادية المتصاعدة، وخاصة الأوروبية، أو لتجاوز آثاره على الاقتصاد الإسرائيلي.

تشكل الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا ٣٢٪ من مجمل صادراتها.

وتأتي خطوات المقاطعة نتيجة لتعنت الموقف الإســـرائيلي في المفاوضات الفلســـطينية الإسرائيلية وتدفق الأموال للمستوطنات من الحكومة والوزارات التي يسيطر عليها وزراء من اليمين المتطرف. فعلى ســـبيل المثال لا الحصر أعلن وزير الاقتصاد بينيت أن السلام مع الفلســـطينيين يشكل كارثة للاقتصاد الإسرائيلي وتصريحات أخرى كثيرة مع ترجمة الأقوال لأفعال، وبحثه الدؤوب عن آفاق تجارية مع الصين والهند ودول آســـيا وتبرير هذه المواقف بطرق عدة، فمن أقواله في شـــهر آب في مؤتمر موقع كلكاليست (الاقتصادي) بأنه يأمل «أنه في نظرة تراجعية إلى الوراء بعد عشـــر ســـنوات يكون ارتباطنا أقل مع أوروبا وأميركا ومع استثمارات كبيرة في الشرق....».[٣٤]

أعلن وزير الاقتصاد بينيت أن السلام مع الفلسطينيين يشكل كارثة للاقتصاد الإسرائيلي.

بالمقابـــل تدل تصريحات وزير المالية يئير لبيـــد أن وزارة المالية أعدت برنامجا متكاملا

لمواجهة المقاطعة، وأن التوقعات تقول إنه في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين فإن المقاطعة ستزداد وأعطى لبيد سيناريوهات لمدى تأثير المقاطعة الاقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي لم يفصح عنها كلّها، وأبرز سيناريو واحدا مفاده، أنه في حالة فشل المفاوضات مع الفلسطينيين وتحقيق المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل من قبل الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الأمر ليس بسهل، وإذا مُست الصادرات إلى أوروبا فقط في ٢٠٪، فإن التصدير في أسعار ٢٠١٣ سينخفض بـ ٢٠ مليار شيكل في السنة، وهذا سيقلص الناتج المحلي بـ١١ مليارشيكل في السنة، وسيؤدي إلى فصل فوري لـ ٩٨٠٠ عامل.[٣٥] وليس هذا فقط، فإن تفعيل المقاطعة سيمس بكل مواطن في إسرائيل، فإن أي تراجع في قطاع الصادرات سيؤدي إلى انخفاض المداخيل الحكومية، ولذا ستقلص مصاريف الإنفاق الحكومي في كل الوزارات وينخفض مستوى المعيشة مع ارتفاع الأسعار. وستكون أوروبا في حالة كهذه مؤشرا لباقي دول العالم، مثل الصين والهند وغيرها من الدول، في حالة إقناعها بأن ذلك سيؤثر على تجارتها الخارجية مع أوروبا وإلى غير ذلك من التبعات الاقتصادية.

يقول وزير المالية يئير لبيد أن وزارة المالية أعدت برنامجا متكاملا لمواجهة المقاطعة، وأن التوقعات تقول إنه في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين فإن المقاطعة ستزداد.

إن هذا النقاش هو الدائر حاليا في إسرائيل، وهناك موقفان متناقضان مرتبطان إلى حدّ ما بالاتجاهات السياسية المؤيدة والمعارضة لاتفاقيات السلام مع السلطة الفلسطينية، فاتجاه اليمين، والذي يقف في رأسه وزير الاقتصاد والقوى السياسية اليمينية، تدعي أن المقاطعة الاقتصادية لن تنفذ على أرض الواقع، وإن حدثت فإنها ستقوي الاقتصاد الإسرائيلي كما حدث مع المقاطعة العربية خلال ٤٠ عاما، بدون الانتباه أن أزمة الطاقة عام ١٩٧٤ على أثر حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ والحقبة التي تبعتها من تضخم مالي متسارع أضر كل الفعاليات الاقتصادية، حتى سميت هذه الفترة بفترة العقد الضائع (١٩٧٤-١٩٨٤). أما الموقف الآخر والذي يقف على رأسه لبيد وقوى المركز واليسار الإسرائيلي فإنه يرى بالمقاطعة خسارة كبيرة للاقتصاد الإسرائيلي، وأن نجاح المفاوضات مع الفلسطينيين هو السبيل للخروج من هذه الأزمة.

تسير المقاطعة بخطوات بطيئة، وقد تسارعت في السنة الأخيرة وتركزت في مقاطعة المنتوجات والبضائع المنتجة في المستوطنات، وفي كل من يتعامل مع المستوطنات من شركات ومؤسسات تجارية إسرائيلية.

وعلى أرض الواقع فإنه منذ أن بدأت فكرة المقاطعة في عام ٢٠٠٥ فإنها تسير بخطوات بطيئة وآثارها السلبية تلقي بظلالها على الاقتصاد الإسرائيلي، وقد تسارعت في السنة الأخيرة وتركزت في مقاطعة المنتوجات والبضائع المنتجة في المستوطنات، وفي كل من يتعامل مع المستوطنات من شركات ومؤسسات تجارية إسرائيلية، فعلى سبيل المثال، في سنة ٢٠١٣ انخفضت مدخولات المزارعين المستوطنين في غور الأردن بأكثر من ١٤٪ (ما يقارب ١٠٠مليون شيكل)، فشبكات الأغذية في الدول الاسكندنافية وبريطانيا لم يقوموا بشراء الفلفل ، العنب، التمر وأعشاب التوابل المنتجة في مستوطنات غور الأردن، فحسب تصريحات رئيس اللجنة الزراعية لمستوطنات غور الأردن انخفضت مبيعات الفلفل والعنب بأكثر من ٥٠٪ لدول

أوروبا، ومثالا لذلك فإن شـبكات التسـويق البريطانية الكبرى: ماركس أند سبنسر، ويتروز، موريسونس وغروب قاطعت جميع منتوجات المستوطنات.[٣٦] ولعدم وجود معطيات تفصيلية عن الآثار الاقتصادية في مجالات عديده مثل المنتوجات الصناعية، والسـياحة والتطوير والبحث العلمي وغيرها، فإنه من الصعب قياس مدى التأثير، إلا بما جاء على لسان وزير المالية، وهو مقتطفات من تقرير لم ينشر لكبير الاقتصاديين في وزارة المالية.

إجمال

ناقش هذا الفصل أداء الاقتصاد الإسـرائيلي في عام ٢٠١٣، وأظهر أن معدل التنمية في الناتج المحلي الإجمالي حافظ على نمو بنسـبة ٣,٣٪ وهي نسـبة مماثلة لعام ٢٠١٣، بينمـا تبين أن نسـبة التغيـر في الناتج المحلي للفرد شـهدت انخفاضـا بنقطة مئوية واحدة لتصل إلى نسـبة تغير ١,٤٪ ولكن أداء الاقتصاد ككل شـهد استقرارا مقارنة مع الدول الأوروبية، وهو مستمر في تجاوز الأزمة المالية العالمية بأداء افضل من الاقتصادات الأوروبيـة. لقد دعم هذا النمو البدء باسـتخراج الغاز الطبيعـي بحوالي ٠,٩٪ ، وبدون الغـاز فإن النمو كان أقل من العام الماضي، أما العوامل التي سـاهمت في التنمية خلال عام ٢٠١٣ إضافة إلى الغاز فهي الارتفاع في الإنفاق على المنتوجات والسلع الاستهلاكية والاسـتثمارات والإنفاق الحكومي، بينما أثر التصدير سـلبيا على مستويات النمو وقلص العجز في الميزان التجاري انخفاض الاستيراد. ولكن هذا النمو لم ينجح في زيادة مستوى التشغيل بنسبة مماثلة للازدياد السكاني، مع أن معدل البطالة انخفض مقارنة مع الماضي، ويرجع هذا الانخفاض إلى الارتفاع في اسـتيعاب القطـاع الحكومي لوظائف جديدة أما القطاع التجاري الخاص فبقي على ما كان في عام ٢٠١٢. إضافة لذلك فإن نسبة التضخم المالـي بقيت ضمن المجال المتوقع، ووصلت إلى ١,٨٪ مقارنة مع ١,٦٪ ، والجدير بالذكر أن المساهمة الأساسية في ارتفاع جدول غلاء المعيشة كانت لزيادة ضريبة القيمة المضافة، وارتفاع الفواكه والخضروات الطازجة والسكن وصيانة السكن. بينما كانت مساهمة سلبية لقطاع الاتصالات الخليوية نتيجة لفتح المنافسة في هذا القطاع.

أن معـدل التنميـة فـي الناتـج المحلي الإجمالي حافظ على نمو بنسبة ٣,٣٪ وهي نسبة مماثلة لعام ٢٠١٣،

وناقـش هذا التقرير السياسـات المالية والنقدية، وقد أظهـر أن العجز في ميزانية الدولـة بلغ٣,١٥ ٪ من الناتج الإجمالي وهو أقل مـن العجز المتوقع وذلك نتيجة لزيادة المدخـولات الضرائبية غير المتوقعة من الأرباح المحتجـزة، وكذلك لمدخولات ضرائبية من بيع شركات ستارت أب إلى كل من شركة غوغل وصندوق الاستثمارات الأميركية، إضافة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في الأشـهر الثمانية الأولى من السـنة نتيجة لعدم وجود ميزانيـة مصادق عليها. أما توزيـع الميزانية في عام ٢٠١٣ فلم يخـرج عن المألوف، إذ

تســتحوذ وزارة الدفاع وكذلك الأمن الداخلي علــى النصيب الأكبر من الميزانية. أما في مجال السياسة النقدية فقد خفض البنك المركزي نسبة الفائدة لتقف على ١٪ في الأشهر الأخيرة، وتدخل في ســعر الصــرف للعملة الأجنبية عدة مرات بواســطة اقتناء العملة الصعبة ليوقف التدهور في سعر العملة الأجنبية وارتفاع الشيكل أمام العملة الأجنبية، الأمر الذي يمس بالصادرات، ويؤثر على معدلات النمو الاقتصادي.

شـهد أداء الاقتصاد الإسـرائيلي ككل اسـتقرارا مقارنة مـع الدول الأوروبية، وهو مستمر في تجاوز الأزمـة الماليـة العالميـة بـأداء افضل من الاقتصادات الأوروبية.

كما ناقش التقرير اتجاهات سوق المال الذي شهد ارتفاعا في أسعار الأسهم وسندات الديــن والصناديــق الائتمانية نتيجة لفروقات العائد بين إســرائيل والدول الأجنبية التي تأثرت من الأزمة المالية العالمية. وركز التقرير على تفسير ظاهرة التنمية غير المتوازنة، إذ إن عائدات التنمية في جزئها الأكبر كانت من نصيب المُشــغلين والقطاع التجاري، بينما عمقــت الفجوات بين الطبقات الاجتماعية نتيجة لتقليــص الإنفاق في قطاعات الخدمات كالتعليم والصحة والتحويلات للطبقات الفقيرة، وكان قطاع الصحة أحد الأمثلة على شدة الأزمــة الداخلية وتأثيرها على الطبقات الفقيرة. وناقش التقرير في النهاية آثار التصاعد في مقاطعة البضائع والمنتوجات الإســرائيلية المنتجة في المســتوطنات، وكذلك الشركات والمؤسســات التي تستثمر في المســتوطنات، من قبل مؤسسات أوروبية في الأساس، إذ إن هذا الأمر بدا يقلق متخذي القرارات الإســرائيلية خاصة في ظل المفاوضات الجارية بين إســرائيل والسلطة الفلسطينية، والمخاوف من تصاعد ظاهرة المقاطعة في حال فشل المفاوضات وآثارها الســلبية على الاقتصاد الإســرائيلي، حيث يفيد أحد السيناريوهات المرســومة من قبل وزارة المالية أن خســارة الناتج المحلي ستصل في حالة كهذه إلى ٢٠ مليار شيكل، وستكون لها آثار سلبية على كل القطاعات وعلى كل فرد في إسرائيل.

بنــاء على هــذه المعطيات، تفيد التوقعات للســنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ أن نســبة النمو فــي الناتج المحلي ســتحافظ على نفس نســبة نمو الســنوات ٢٠١٢- ٢٠١٣، بفرضية أن باقي المتغيرات ســتبقى ثابتة، وســينمو الاقتصاد في حال حدوث تغيير في الأجواء الجيو سياســية بمعدلات عالية، وفي حالة الوصول إلى اتفاقية ســلام مع الفلسطينيين، مع أن الاتجاه الحالي لا يدل على ذلك، وســيدخل الاقتصاد الإســرائيلي في حالة فشل المفاوضات مع الفلسطينيين في أزمة لعدة سنوات، الأمر الذي يتوقف أيضا على الأجواء الجيو سياســة في المنطقة، والدليل على ذلك ما حدث في شــهر آب على الحدود السورية وتأثيره المباشــر على الأسواق الإسرائيلية، إذ بدأت تعود إلى وضعها الطبيعي فقط بعد زوال التوتر على الحدود. أما من ناحية الأسواق العالمية، وخصوصا الاقتصاد الأميركي والأوروبي، فتدل كل المؤشــرات على الدخول في مسار التعافي من الأزمة المالية العالمية، وهذا بحدّ ذاته هو مسار تفاؤل للاقتصاد الإسرائيلي.

لم يخرج توزيع الميزانية في عام ٢٠١٣ عـن المألـوف، إذ تسـتحوذ وزارة الدفـاع وكذلـك الأمـن الداخلـي على النصيـب الأكبر من الميزانية.

الهوامش

١. دائرة الإحصاء المركزية، الكتاب السنوي الإحصائي والحسابات القومية، ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://bit.ly/1fGP66F (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/١٤).

٢. صندوق النقد الدولي World Economic Outlook 10/2013 في بنك إسرائيل، كانون الأول ٢٠١٣، توقعات الاقتصاد الكلي لوحدة البحث، على الرابط http://bit.ly/1g9ObBu (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٣).

٣. معطيات الربع الأخير لعام ٢٠١٣، لم تنشر حتى كتابة هذه السطور، وقد تتغير نسبة النمو بنقطة أو نقطتين بالمئة.

٤. نك إسرائيل كانون الأول ٢٠١٣، توقعات الاقتصاد الكلي لوحدة البحث، القدس، على الرابط التالي: http://bit.ly/Nt87ma (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٣/٢).

٥. دائرة الإحصاء المركزية، كانون الأول ٢٠١٤، الحسابات القومية ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://bit.ly/1igxhjp (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٠٢/٢).

٦. المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، كانون الأول ٢٠١٣: الحسابات القومية، على الرابط التالي: http://bit.ly/1j2q3mp (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٥).

٧. المعطيات عن قوة العمل تعتمد على دائرة الإحصاء المركزية –٢٠١٤ نشرت في ٢٠١٤/١/٣٠ ، وعلى الرابط التالي: http://bit.ly/1fZfnlv (آخر مشاهدة ٢٠١٤/١/٢).

٨. قوة العمل في إسرائيل معرفة من الشريحة السكانية التي عمرها ١٥ سنة فما فوق.

٩. بلغت نسبة العاملين في قطاع الهايتك (التكنولوجيا العليا) ٨,٩٪ من المشغلين في عام ٢٠١٣.

١٠. تقرير بنك إسرائيل ٢٠١٤، تقرير السياسة النقدية– النصف الثاني لعام ٢٠١٣، على الرابط التالي http://bit.ly/1j2qehz (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٦).

١١. تقرير بنك إسرائيل ٢٠١٤، تقريرالسياسة النقدية– النصف الثاني لعام ٢٠١٣، على الرابط التالي: http://bit.ly/1ek1M77 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٦).

١٢. معهد التصدير ٢٠١٣، التطورات والتحولات في التصدير الإسرائيلي ، كانون الثاني ٢٠١٤، على الرابط التالي : http://bit.ly/1gFC0en (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/١).

١٣. مصدرالمعلومات دائرة الإحصاءالمركزية القدس الغربية ٢٠١٤/١/١٣ وأيضا على الرابط التالي: http://bit.ly/1ek23XP (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٢/٥).

١٤. مصدر المعلومات: دائرة الإحصاء المركزية القدس الغربية ١٣/١/ ٢٠١٤ http://bit.ly/1ek23XP (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/١/٢١).

١٥. لا تشمل الصادرات والواردات، التجارة الخارجية مع السلطة الفلسطينية، كذلك لا تشمل المعطيات تصدير الخدمات التي تشمل تصدير البرامج المحوسبة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات هي آنية وسيعلن عن المعطيات النهائية في شهر نيسان ٢٠١٤ كما صرح المسؤولون في دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.

١٦. مصدر المعلومات دائرة الإحصاء المركزية– القدس الغربية ٢٠١٤/١/١٣، أيضا على الرابط التالي: http://bit.ly/1iBVPUE (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/١/٢١).

١٧. مصدرالمعلومات دائرة الإحصاءالمركزية– القدس الغربية ٢٠١٤/١/١٣، ومتوفرة أيضا على الرابط التالي: http://bit.ly/1ek23XP (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/١/٢١).

١٨. 'موقع يديعوت أحرونوت ، «OECD يوصي للحكومة بزيادة الضرائب» نشرت المقالة يوم ٢٠١٣/١٢/٧. على الرابط التالي: http://bit.ly/1hA5FUo (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/١).

١٩. موقع يديعوت «الحكومة تطلب ميزانية جديدة للمستوطنات» http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4435004,00.html (آخر مشاهدة يوم ٢٠١٤/٢/٧).

٢٠. موقع بنك إسرائيل «تقرير المباحثات النقدية» على الرابط التالي http://bit.ly/POyy7R (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٩).

٢١. ملخص السوق المالية يعتمد على تقرير البورصة لعام ٢٠١٣ http://bit.ly/1iBXbi5 (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٢).

٢٢. موقع بنك إسرائيل « استثمارات مواطني إسرائيل في الخارج والمواطنين الاجانب في إسرائيل»/http://bit.ly/Nt9BNe (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٩).

٢٣. سيفرسكي شلومو، ايتياس ايتي وأوفير أريان ٢٠١٤. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣: http://bit.ly/1gOdHr5 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٠٣/٢)

٢٤. معامل جيني يفحص توزيع المداخيل بين جهتين صفر وواحد، ففي حين يكون معامل جيني صفر فإنه يعني أن المداخيل تتوزع بالتساوي بين الجميع، وفي حين تكون قيمته واحد فيعني ذلك أن كل الدخل مركز في يد انسان واحد.. سيفرسكي شلومو، ايتياس ايتي وأوفير أريان ٢٠١٤. صورة الوضع الاجتماعي ٢٠١٣, http://bit.ly/1fZi4U1 (آخر مشاهدة ٢٠١٤/٠٣/٢).

٢٥. مؤسسة التأمين الوطني ٢٠١٣، «تقرير الفقر» http://bit.ly/1mgNWar (آخر مشاهدة في ٢٠١٣/١٢/٣٠).

٢٦. أطرش عاص، ٢٠١٤: تأثير البعد القومي للسياسات الاقتصادية على توزيع المداخيل والفقر بين العرب، تحرير طه مجدي، سياسات الإفقار وسبل مواجهتها، مركز الدراسات المعاصرة، وجمعية اعمار للتنمية، أم الفحم.

٢٧. سيفرسكي شلومو، ايتياس ايتي واوفير اريان ٢٠١، م.س.

٢٨. موقع يديعوت أحرونوت «دفعنا أكثر ولكن صناديق المرضى تعاني من عجز ضخم» ٢٠١٣/١٠/١ . وعلى الرابط التالي : http://bit.ly/1eR9enf (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/١٠).

٢٩. التفسيرات المتعددة للوضع في هداسا تشير إلى أن الفشل الإداري هو السبب، وخاصة الأجرة المضخمة لكبار الإداريين والأطباء.

٣٠. موقع واينت «ليس فقط هداسا: الجهاز الصحي بحاجة لعلاج « ٢٠١٤/٢/١٣ : http://bit.ly/1g9RI2U (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/١٣).

٣١. سيفرسكي شلومو، ايتياس ايتي وأوفير أريان ،م.س.

٣٢. موقع هآرتس « الاتحاد الاوروبي: كل الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل لا تسري على المستوطنات»، ٢٠١٣/٧/١٦، http://bit.ly/1cYFCce (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٧).

٣٣. مولاد– المركز لتجدد الديمقراطية ٢٠١٤/١/٢١, http://bit.ly/1eR9FxS http://bit.ly/1eR9FxSh(آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٨).

٣٤. موقع بيش عتيد « اذا لم تكن تسوية سياسية سيتراجع الاقتصاد الإسرائيلي وسيمس ذلك كل مواطن» ٢٠١٤/١/٣٠ http://bit.ly/1eR9KRX (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٨).

٣٥. مولاد– المركزلتجددالديمقراطية ٢٠١٤/١/٢١، http://bit.ly/1eR9FxS (آخر مشاهدة في ٢٠١٤/٢/٨).